التقرير الشهري لأداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي **نوفمبر 2023**

مؤشر أسواق الخليج يسجل أعلى مكاسب له منذ ستة عشر شهراً على خلفية نمو الأسواق العالمية

نجح مؤشر أسواق الأوراق المالية الخليجية في تسجيل أول مكاسب له منذ أربعة أشهر بعد أن سجلت المؤشرات العامة لكافة البورصات الخليجية نمواً خلال الشهر. وارتفع مؤشر مورجان ستانلي الخليجي بنسبة 5.2 في المائة في شهر نوفمبر 2023 بدعم رئيسي من معنويات التفاؤل التي عمت الأسواق العالمية على خلفية توقعات أن تكون أسعار الفائدة قد بلغت ذروتها بالفعل وإمكانية قيام البنوك المركزية بخفض أسعار الفائدة العام المقبل، على الأرجح خلال النصف الثاني من العام. *وكانت بورصة قطر هي الأفضل أداءً على مستوى البورصات الخليجية بتسجيلها لنمو بلغت نسبته 5.4 في المائة، تبعتها كلا من السعودية ودبي بمكاسب بلغت نسبتها 4.6 في المائة و3.0 في المائة، على التوالي. وأدت تلك المكاسب الشهرية إلى خفض معدل تراجع أداء البورصات الخليجية منذ بداية العام 2023 حتى تاريخه إلى 2.4 في المائة، حيث ما تزال أربعة من أصل سبعة مؤشرات خليجية في المنطقة الحمراء، في حين سجلت دبي، تليها السعودية، مكاسب ملحوظة منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه بنسبة 19.7 في المائة و6.7 في المائة، على التوالي.*

أداء مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية منذ بداية العام 2023

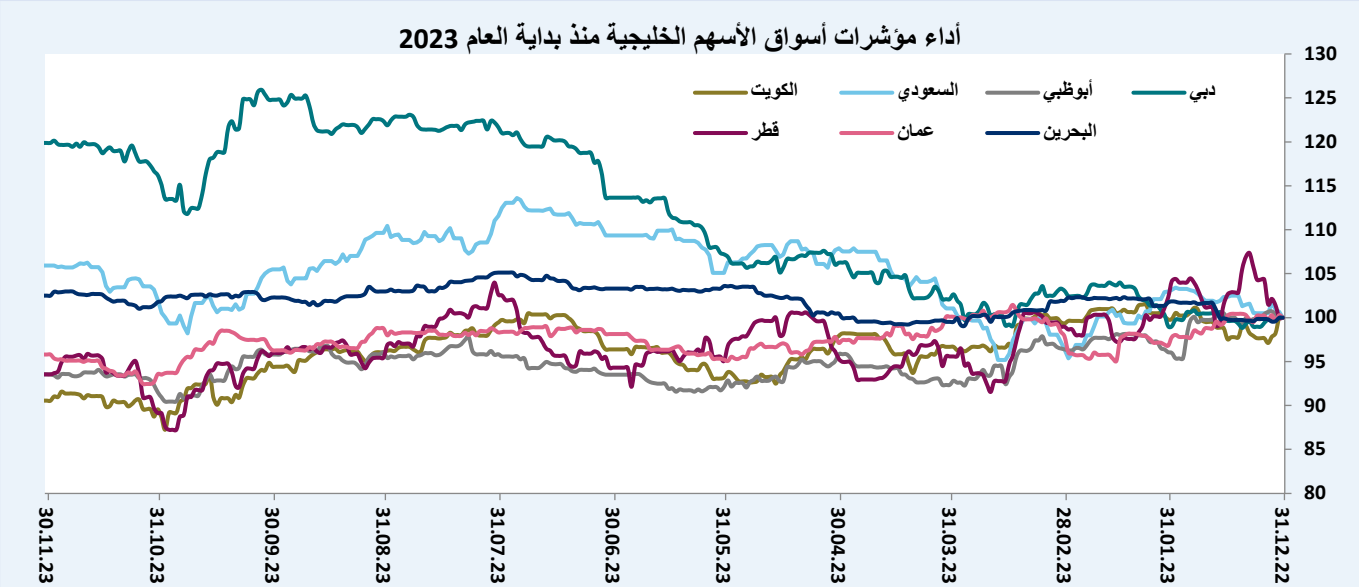

المصدر: بحوث كامكو إنفست

أما على صعيد الأداء القطاعي، ارتفعت كافة المؤشرات القطاعية على مستوى المنطقة تقريباً خلال شهر نوفمبر 2023، باستثناء مؤشر قطاع التأمين الذي انخفض هامشياً بنسبة 0.4 في المائة. وعلى صعيد القطاعات الرابحة، جاءت أسهم قطاع شركات الأدوية في الصدارة بتسجيلها لمكاسب بنسبة 21.4 في المائة، تبعها كلا من مؤشري قطاع السلع طويلة الأجل وقطاع الرعاية الصحية بمكاسب بلغت نسبتها 14.0 في المائة و11.7 في المائة، على التوالي. وبالنسبة للقطاعات ذات رؤوس الأموال الكبيرة مثل البنوك، فقد سجلت مكاسب ملحوظة بنسبة 6.6 في المائة، في حين جاءت مكاسب مؤشرات قطاعي الطاقة والمواد الأساسية بمعدل أقل نسبياً بلغ 1.8 في المائة و4.3 في المائة، على التوالي.

وعلى الصعيد العالمي، سجلت كافة الأسواق العالمية الرئيسية تقريباً نمواً خلال الشهر ونجحت في تحقيق مكاسب جيدة. وساهمت معنويات التفاؤل في تعزيز أداء مؤشر مورجان ستانلي العالمي الذي وصل إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ أربعة أشهر تقريباً بمكاسب بلغت نسبتها 9.2 في المائة، والتي تعد أكبر زيادة شهرية يسجلها المؤشر منذ ثلاثة أعوام. وبلغت مكاسب المؤشر منذ

بداية العام 2023 حتى تاريخه 16.2 في المائة. وكانت أسهم شركات التكنولوجيا الأمريكية هي الأفضل أداءً خلال الشهر، إذ ارتفع مؤشر ناسداك المركب بنسبة 10.7 في المائة خلال الشهر بينما ارتفع مؤشر ستاندرد أند بورز بنسبة 8.9 في المائة. كما شهد مؤشر الأسواق الناشئة ارتفاعاً جيداً بنسبة 7.9 في المائة في نوفمبر 2023.

أسواق الأسهم الخليجية	إغلاق المؤشر	الأداء الشهري (%)	الأداء منذ بداية العام (%)	القيمة السوقية (مليار دولار)	قيمة التداولات الشهرية (مليون دولار)	مضاعف السعر للربحية (x)	مضاعف السعر للقيمة الدفترية (x)	العائد الجاري (%)
الكويت - مؤشر السوق الأول	7,291.7	2.1%	(10.2%)	131.0	3,367.2	13.3	0.8	3.0%
الكويت - مؤشر رئيسي 50	5,361.0	1.6%	(6.3%)					
الكويت - مؤشر السوق الرئيسي	5,453.5	1.1%	(2.6%)					
الكويت - مؤشر السوق العام	6,653.8	1.9%	(8.8%)					
السعودية	11,177.5	4.6%	6.7%	2,949.3	30,949.4	18.9	2.2	3.1%
أبوظبي	9,559.6	2.3%	(6.4%)	769.9	5,429.1	27.0	3.0	1.6%
دبي	3,992.4	3.0%	19.7%	183.3	1,909.0	8.8	1.3	4.5%
قطر	10,041.7	5.4%	(6.0%)	161.4	3,075.9	12.0	1.3	4.8%
البحرين	1,939.8	0.5%	2.3%	84.7	49.4	6.9	0.7	8.6%
عمان	4,658.2	2.5%	(4.1%)	23.4	712.6	14.3	0.9	4.7%
إجمالي الأسواق الخليجية				4,303.0	45,492.6	17.8	2.1	3.1%

المصدر : بحوث كامكو إنفست

الكويت

تمكنت بورصة الكويت من العودة مجدداً لتسجيل مكاسب، إذ نجحت كافة المؤشرات الأربعة الرئيسية في تسجيل نمو خلال شهر نوفمبر 2023. وانعكست تلك المكاسب بصورة أوضح على أداء الأسهم الكبرى، إذ تفوق مؤشر السوق الأول على المؤشرات الأخرى على مستوى البورصة بتسجيله نمواً بنسبة 2.1 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 7,291.7 نقطة. وشهد مؤشر السوق الرئيسي 50 نمواً شهرياً بمعدل أقل قليلاً بنسبة 1.6 في المائة، بينما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 1.1 في المائة. من جهة أخرى، ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 1.9 في المائة على أساس شهري لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 6,653.84 نقطة. وفيما يتعلق بالأداء منذ بداية العام 2023 حتى تاريخه، اكتست كافة المؤشرات القطاعية لبورصة الكويت باللون الأحمر في ظل انخفاض مؤشر السوق الأول بنسبة 10.2 في المائة، يليه تسجيل مؤشر السوق العام لخسائر بنسبة 8.8 في المائة، كما انخفض كلا من مؤشر الرئيسي 50 ومؤشر السوق الرئيسي بنسبة 6.3 في المائة و2.6 في المائة، على التوالي.

وأظهر الأداء القطاعي تزايد عدد المؤشرات القطاعية الرابحة. وجاء مؤشر قطاع المواد الأساسية في الصدارة بنهاية شهر نوفمبر 2023 بتسجيله لمكاسب بنسبة 6.5 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع الطاقة وقطاع الاستثمار والخدمات المالية بنمو شهري بلغت نسبته 4.7 في المائة و4.1 في المائة، على التوالي. أما من جهة القطاعات المتراجعة، شهد مؤشر قطاع التأمين أعلى معدل تراجع بفقده نسبة 1.7 في المائة من قيمته خلال الشهر، تبعه مؤشر تجزئة السلع الاستهلاكية بانخفاض بلغت نسبته 0.9 في المائة. وبالنسبة لقطاع المواد الأساسية، فقد ارتفعت كافة الأسهم المكونة للمؤشر هذا الشهر. وحقق كلا من سهمي شركة الكوت للمشاريع الصناعية وشركة بوبيان للبتروكيماويات مكاسب بنسبة 10.0 في المائة و5.9 في المائة، على التوالي. وساهم في تعزيز مكاسب مؤشر قطاع الطاقة بصفة رئيسية المكاسب القوية التي سجلها سهم شركة بيت الطاقة القابضة بنسبة 43.3 في المائة، هذا إلى جانب الدعم الذي تلقاه مؤشر القطاع على خلفية نمو كلا من سهمي الوطنية للخدمات البترولية (نابيسكو) والمجموعة البترولية المستقلة بنسبة 7.2 في المائة و4.3 في المائة، على التوالي. وكانت نابيسكو قد أعلنت عن تسجيلها لصافي ربح قدره 6.4 مليون دينار كويتي عن فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2023 مقابل صافي ربح قدره 5.4 مليون دينار كويتي في التسعة أشهر الأولى من العام

2022 نتيجة لزيادة الإيرادات التشغيلية. كما تلقى مؤشر قطاع الاتصالات دعماً ملحوظاً نتيجة لارتفاع سعر سهم شركة الاتصالات الكويتية (اس تي سي) بنسبة 7.4 في المائة، تبعه تسجيل سهم شركة أوريدو الكويت وشركة حيات للاتصالات نمواً بنسبة 5.8 في المائة و3.7 في المائة، على التوالي. وارتفعت مؤشرات الأسهم الكبرى مثل البنوك بنسبة 1.2 في المائة بعد تراجع أسهم أربعة من أصل عشرة بنوك كويتية.

وعلى صعيد الأداء الشهري للأسهم، جاء سهم شركة إيفا للفنادق والمنتجعات في الصدارة بتسجيله لمكاسب شهرية بنسبة 98.6 في المائة، تبعه كلا من سهمي شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة وبيت الطاقة القابضة بمكاسب بلغت نسبتها 47.1 في المائة و43.3 في المائة، على التوالي. أما على صعيد الأسهم المتراجعة، فقد جاء في صدارتها سهم شركة أسمنت الكويت بتراجعه بنسبة 15.5 في المائة، تبعه كلا من سهمي شركة دار الثريا العقارية وشركة أركان الكويت العقارية بتسجيلهما لخسائر شهرية بنسبة 13.5 في المائة و13.4 في المائة، على التوالي. وعلى صعيد أنشطة التداول، ارتفع إجمالي كمية الأسهم المتداولة على أساس شهري بنسبة 9.2 في المائة ليصل إلى 4.0 مليار سهم مقابل 3.6 مليار سهم خلال الشهر السابق، في حين ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة خلال الشهر بنسبة 4.8 في المائة لتصل إلى 1.0 مليار دينار كويتي مقابل 970.2 مليار دينار كويتي في أكتوبر2023. وجاء سهم بيت التمويل الكويتي في الصدارة من حيث القيمة المتداولة بإجمالي تداولات بلغت قيمتها 156.8 مليون دينار كويتي، تبعه كلا من سهمي بنك الكويت الوطني وإيفا بتداولات بلغت قيمتها 78.4 مليون دينار كويتي و64.0 مليون دينار كويتي، على التوالي. أما على صعيد كمية الأسهم المتداولة، فقد جاء سهم مجموعة أرزان للتمويل والاستثمار في الصدارة بتداول 322.6 مليون سهم من أسهم الشركة، تبعه كلا من سهمي شركة ايفا وشركة صكوك القابضة بتداول 267.5 مليون و237.8 مليون سهم من أسهمهما، على التوالي.

السعودية

بعد التراجع الذي شهدته السوق المالية السعودية على مدار الأشهر الثلاثة الماضية، سجل المؤشر العام للبورصة السعودية ثاني أفضل أداءً شهرياً على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي في نوفمبر 2023. ونجح المؤشر في اختراق الحاجز النفسي الهام البالغ 11 ألف نقطة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 11,177.5 نقطة، محققاً مكاسب شهرية بنسبة 4.6 في المائة. وكان أداء المؤشر مدعوماً بعدد من العوامل المختلفة التي شملت ارتفاع أرباح الشركات المدرجة في البورصة السعودية في الربع الثالث من العام 2023، في حين ساهم ارتفاع أسواق الأسهم العالمية في توفير دعماً إضافياً. وأدى الأداء الشهري إلى دفع مكاسب المؤشر العام منذ بداية العام 2023 حتى تاريخه داخل المنطقة الإيجابية، ليسجل بذلك نمواً بنسبة 6.7 في المائة ويحتل المركز الثاني كأعلى المعدلات المسجلة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

وتفوق عدد المؤشرات القطاعية الرابحة هذا الشهر بصدارة مؤشر قطاع الأدوية الذي سجل مكاسب شهرية بنسبة 15.2 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع السلع الرأسمالية والسلع طويلة الأجل بنمو بلغت نسبته 14.1 في المائة و13.8 في المائة، على التوالي. أما على صعيد المؤشرات القطاعية المتراجعة، تراجع كلا من مؤشر قطاع الطاقة ومؤشر قطاع تجزئة الأغذية بنسبة هامشية بلغت 0.2 في المائة خلال الشهر. وتعزى المكاسب التي حققها مؤشر قطاع الأدوية هذا الشهر إلى الأداء القوي لسهم الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية الذي ارتفع بنسبة 21.4 في المائة، هذا إلى جانب ارتفاع سعر سهم مصنع جمجوم للأدوية بنسبة 5.6 في المائة. من جهة أخرى، تعزى مكاسب قطاع السلع الرأسمالية بصفة رئيسية إلى نمو سهم شركة البابطين للطاقة والاتصالات بمعدل ثنائي الرقم بلغت نسبته 32.3 في المائة، والمكاسب التي سجلها كلا من سهمي شركة بوان القابضة وشركة أميانتيت العربية السعودية بنسبة 24.2 في المائة و23.1 في المائة، على التوالي، في حين تراجع سعر سهم شركة مهارة للموارد البشرية بنسبة 0.9 في المائة. وعلى صعيد قطاع البنوك، سجلت كافة البنوك المدرجة في البورصة السعودية مكاسب خلال الشهر مما أدى إلى نمو مؤشر القطاع بنسبة 7.9 في المائة خلال الشهر. وجاء سهم مصرف الراجحي ومصرف الإنماء والبنك السعودي الفرنسي في الصدارة بتسجيلهم لمكاسب بنسبة 13.9 في المائة و8.8 في المائة و4.3 في المائة، على التوالي بنهاية الشهر. وضمن قطاع الاتصالات، سجلت كافة الأسهم المكونة للقطاع مكاسب مدعومة بإعلانات الأرباح القوية.

وجاء سهم شركة نسيج العالمية التجارية في صدارة الأسهم الرابحة لهذا الشهر بتسجيله لنمو شهري بنسبة 42.0 في المائة. واحتل سهم شركة الأعمال التطويرية الغذائية المركز الثاني على قائمة الرابحين لهذا الشهر، بتسجيله لمكاسب بنسبة 35.5 في المائة، تبعه كلا من سهمي شركة البابطين للطاقة والاتصالات بمكاسب بلغت نسبتها 32.3 في المائة. وعلى جانب الأسهم الخاسرة، جاء سهم سينومي ريتيل في الصدارة بخسارته نسبة 16.2 في المائة من قيمته، تبعه كلا من سهمي شركة الآمار الغذائية، ثم سهم شركة ملاذ للتأمين التعاوني بانخفاضهما بنسبة 15.6 في المائة و13.1 في المائة، على التوالي.

وزادت أنشطة التداول في البورصة خلال شهر نوفمبر2023. إذ ارتفع إجمالي كمية الأسهم المتداولة بنسبة 18.5 في المائة ليصل إلى 5.1 مليار سهم مقابل 4.3 مليار سهم تم تداولها في أكتوبر 2023، كما ارتفع إجمالي قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 6.8 في المائة ليصل إلى 116.1 مليار ريال سعودي في نوفمبر 2023 مقابل 108.6 مليار ريال سعودي تم تداولها خلال أكتوبر2023. وجاء سهم شركة المشروعات السياحية في الصدارة من حيث كمية الأسهم المتداولة هذا الشهر بتداول 381.5 مليون سهم من أسهم الشركة، تبعه كلا من سهمي شركة أمريكانا للمطاعم العالمية وشركة الباحة للاستثمار والتنمية بتداول 374.6 مليون سهم و369.8 مليون سهم من اسهمهما، على التوالي. أما من حيث قيمة الأسهم المتداولة، جاء سهم شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) في صدارة القائمة بتداولات بلغت قيمتها 9.5 مليار ريال سعودي خلال الشهر، تبعه كلا من سهمي مصرف الراجحي والبنك الأهلي السعودي بتداولات بلغت قيمتها 6.9 مليار ريال سعودي و4.6 مليار ريال سعودي، على التوالي.

الامارات

بعد شهرين متتاليين من تسجيل سوق أبوظبي للأوراق المالية لخسائر متواصلة، ارتفع مؤشر فوتسي سوق أبوظبي بنسبة 2.3 في المائة في نوفمبر 2023، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 9,559.27 نقطة. وساهمت تلك المكاسب في تقليص الخسائر للمؤشر منذ بداية العام حتى تاريخه ليصل بذلك إلى -6.4 في المائة بنهاية الشهر. وعلى صعيد الأداء القطاعي، سجلت 8 من أصل 10مؤشرات قطاعية مكاسب خلال الشهر. وسجل مؤشر قطاع الرعاية الصحية أعلى معدل نمو على مستوى كافة المؤشرات في نوفمبر 2023 بنمو بلغت نسبته 12.7 في المائة، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 4,115.5 نقطة مقارنة بالشهر الماضي الذي سجل فيه اعلى معدل تراجع على مستوى كافة المؤشرات القطاعية. ويعزى النمو الشهري لمؤشر الرعاية الصحية بصفة رئيسية إلى ارتفاع سعر سهم شركة برجيل القابضة بنسبة 15.1 في المائة في نوفمبر 2023. تبعه مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية بارتفاع شهري بنسبة 10.1 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 10,202.0 نقطة، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى ارتفاع سعر سهم مجموعة أغذية بنسبة 16.9 في المائة خلال شهر نوفمبر 2023. من جهة أخرى، تراجع مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية بنسبة 6.6 في المائة، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 7,750.0 نقطة، على خلفية انخفاض سعر سهم شركة أبوظبي الوطنية للفنادق بنسبة 10.6 في المائة.

سجل المؤشر العام لسوق دبي المالي ثالث أكبر مكسب شهري على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي في نوفمبر 2023. وشهد المؤشر ارتفاعاً بنسبة 3.0 في المائة خلال الشهر لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 3,992.36 نقطة، بعد أن تعافي من أول تراجع (-6.9 في المائة) يسجله منذ ستة أشهر في أكتوبر 2023. وكان أداء المؤشرات القطاعية متوازناً بين قطاعات رابحة وأخرى متراجعة خلال الشهر، إذ سجلت أربعة من مؤشرات القطاعات الثمانية مكاسب شهرية خلال الشهر، فيما تراجع أداء مؤشرات القطاعات الأربعة المتبقية. إلا أن مكاسب القطاع العقاري (+10.0 في المائة) والقطاع المالي (+2.5 في المائة)، وهما أكبر المؤشرات القطاعية من حيث الوزن الترجيحي، ساهم في تعزيز أداء المؤشر العام ودفعه إلى المنطقة الإيجابية. ويعزى ذلك النمو ثنائي الرقم الذي سجله القطاع العقاري بصفة رئيسية إلى الأداء الجيد لسهم شركة ديار للتطوير الذي نما بمعدل ثنائي الرقم (+14.0 في المائة) وإعمار للتطوير (+10.2 في المائة). في المقابل، وعلى صعيد المؤشرات القطاعية المتراجعة، سجل مؤشر قطاع

الاتصالات تراجعاً بنسبة 3.9 في المائة، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 872.7 نقطة، في حين سجل مؤشر السلع الاستهلاكية انخفاضاً بنسبة 2.5 في المائة، مغلقاً عند 109.7 نقطة بنهاية الشهر.

قطر

بعد ان شهدت بورصة قطر أعلى معدل تراجع لها في تسعة أشهر خلال شهر أكتوبر 2023، سجلت البورصة أعلى معدل نمو شهري على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي في نوفمبر 2023. وكسر مؤشر بورصة قطر 20 الحاجز النفسي الهام البالغ 10 آلاف نقطة وأنهى تداولات الشهر مغلقاً عند 10,041.7 نقطة بارتفاع بلغت نسبته 5.4 في المائة. وارتفع مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم بنسبة 4.9 في المائة خلال الشهر مما يشير إلى توزيع اهتمام المستثمرين على مختلف قطاعات السوق. إلا انه من حيث الأداء منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه، انخفض مؤشر بورصة قطر بنسبة 6.0 في المائة، مسجلاً ثالث أكبر انخفاض على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي بينما انخفض مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم بنسبة 1.9 في المائة. ويعكس أداء المؤشرات القطاعية المكاسب التي سجلتها معظم القطاعات، بصدارة مؤشر قطاع البنوك والخدمات المالية الذي نما بنسبة 7.5 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع السلع والخدمات الاستهلاكية وقطاع العقارات بمكاسب شهرية بلغت نسبتها 5.2 في المائة و5.0 في المائة، على التوالي. من جهة أخرى، سجل مؤشر قطاع النقل أكبر انخفاض شهري بنسبة 2.0 في المائة، تبعه مؤشر قطاع التأمين بانخفاضه بنسبة 1.6 في المائة. وارتفعت معظم الأسهم المدرجة ضمن قطاع البنوك والخدمات المالية، إذ ارتفع سعر سهم مصرف الريان بنسبة 18.4 في المائة، تبعه سهم مصرف قطر الإسلامي بمكاسب شهرية بلغت نسبتها 9.2 في المائة، في حين سجل سهم بنك لشا تراجعاً بنسبة 2.4 في المائة.

البحرين

سجل المؤشر العام لبورصة البحرين ارتفاعاً هامشياً بنسبة 0.5 في المائة في نوفمبر 2023، وأنهى تداولات الشهر مغلقاً عند 1,939.77 نقطة، ليسجل بذلك أول نمو له بعد ثلاثة أشهر من التراجع المتواصل. ونتيجة لذلك، حقق المؤشر مكاسب أعلى قليلاً على صعيد الأداء منذ بداية العام 2023 حتى تاريخه بنسبة 2.3 في المائة. وعلى صعيد الأداء القطاعي، رجحت كفة القطاعات الرابحة، بعد أن سجلت ستة من أصل سبعة مؤشرات قطاعية نمواً في نوفمبر 2023. وسجل مؤشر القطاع الصناعي أكبر مكاسب بين المؤشرات القطاعية بنسبة 9.2 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 2,913.5 نقطة بدعم من الأداء الجيد لسهم إي بي إم تيرمينالز بنسبة 13.4 في المائة خلال الشهر. تبعه كلا من مؤشري قطاع الاتصالات وقطاع العقارات بارتفاعهما بنسبة 3.3 في المائة و0.5 في المائة، على التوالي. في المقابل، سجل مؤشر قطاع المواد الأساسية، ذي الثقل الوزني الكبير، تراجعاً هامشياً بنسبة 0.9 في المائة، وأنهى تداولات الشهر مغلقاً عند 4,961.7 نقطة.

عمان

ارتفع مؤشر سوق مسقط 30 بنسبة 2.5 في المائة بنهاية نوفمبر 2023 وأنهى تداولات الشهر مغلقاً عند 4,658.15 نقطة، ليسجل بذلك أول مكاسب شهرية بعد تراجعه على مدار شهرين متتاليين. وعلى صعيد الأداء القطاعي، سجلت مؤشرات القطاعات الثلاثة في البورصة نمواً واسع النطاق في نوفمبر 2023. إذ سجل مؤشر القطاع المالي أعلى معدل نمو على مستوى المؤشرات القطاعية محققاً مكاسب بنسبة 11.7 في المائة في نوفمبر 2023 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 8,275.45 نقطة، بدعم رئيسي من النمو الذي سجلته معظم شركات القطاع مثل شركة المدينة للاستثمار (+44.7 في المائة) وشركة عمان للاستثمار والتمويل (+18.75

في المائة). وساهمت المكاسب الشهرية لهذه الشركات ذات الثقل الوزني الكبير في تعزيز أداء مؤشر القطاع والمؤشر العام. وبالمقارنة، سجل مؤشر قطاع الخدمات نمواً شهرياً بنسبة 11.5 في المائة بنهاية شهر نوفمبر 2023 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 1,773.5 نقطة، بينما ارتفع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 5.2 في المائة، وأنهى تداولات الشهر مغلقاً عند 5,720.9 نقطة.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com